المقدمة

يتفق كثير من المشغلين في العالم العربي في مجال العلوم الاجتماعية، على أن هذه العلوم تعاني من أزمة عميقة، ممّا هو مرتبط بوضعية هذه العلوم بوصفها تخصصات معرفية تدرس في الجامعات العربية؛ إذْ أشارت كثير من التقارير المحلية والدولية إلى أنها تعاني من ضعف على مستوى الممارسات البحثية[١] كنتيجة لعوامل ترتبط بالظروف التاريخية التي نشأت فيها هذه العلوم؛ إذْ أسسها الاستعمار في أغلب البلدان العربية، كمصر والجزائر والمغرب وسوريا، ولبنان، وتونس، من أجل أن تسهم أبحاثها في دراسة البنية الذهنية لهذه المجتمعات للتحكم فيها واستغلالها، وبعد حصول هذه الأقطار العربية على استقلالها السياسي، حافظت الحكومات الوطنية على أقسامها واستمرت في تدريسها، ومن منطلق ذرائعي، وظفتها سياسياً لخدمة المشاريع الاقتصادية التنموية، إلى غاية انهيار هذه المشاريع مع موجة العولمة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فتخلت عن التوظيف الأيديولوجي لها، وأصبحت تعاني هذه التخصصات من تضخم كمي لعدد الطلبة والدارسين لها. في المقابل تتسم أغلب منتجاتها بالضعف المعرفي والمنهجي، وتعاني مخرجاتها من هشاشة التكوين وضعف التأطير البيداغوجي، ويشكو الباحثون فيها من ضعف التمويل المالي في إجراء بحوثهم، وإهمال الحكومات لأبحاثهم في إعداد السياسات العامة.

عُقدت العديد من الملتقيات والمؤتمرات التي تناولت أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي،[٢] وأرجع بعض الباحثين أزمتها إلى أزمة المشتغلين بهذه الحقول؛ إذْ تسعى بوصفها فئات مهنية لتحقيق مآربها الخاصة على حساب الدارسين لها، وهناك من أرجعها إلى طبيعة النظم السياسية التي تمارس التضييق

(١) انظر: World Social science Reporte2010 :Knowledge (Paris UNESCO,2010) P423.

(٢) انظر: أعمال مؤتمر الكويت (أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي) الكويت، ١٩٧٤م، مؤتمر القاهرة (البحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي) القاهرة فبراير، ١٩٨٤م، مؤتمر أبو ظبي (نحو علم الاجتماع العربي)، أبريل، ١٩٨٤م، مؤتمر (أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي) القاهرة، ١٩٩٥م، العديد من الملتقيات المحلية التي تناولت أزمة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي.

على باحثيها، وتجرم ممارسيها؛ خاصة ما تعلق منها بالنقد الاجتماعي اللاذع للأوضاع القائمة، ومنهم من ربطها بأزمة التعليم العالي في العالم العربي، وإلى طبيعة المنظومات الثقافية والمجتمعية التي لا تحفز على البحث العلمي، وقد طال علم الاجتماع كثيراً من النقد بعد الوعود والآمال التي حملها في مرحلته التأسيسية بوصفه علماً يبحث في القضايا المجتمعية، ويمكن أن يساعد المجتمع العربي على تجاوز المشكلات الاجتماعية الحضارية التي يعاني منها، فأصبح هو في حد ذاته عبئاً على المجتمع العربي؛ مما دفع كثيراً من الباحثين لطرح تساؤل عن طبيعة الخلفية الفكرية لأزمة هذا العلم.

رأى بعض الباحثين ضرورة طرح أزمة علم الاجتماع من زاوية التبعية المعرفية للحقل الغربي؛ أي إنها أزمة إبستيمولوجية في أساسها، وليست فقط أزمة أكاديمية، فهذه الأخيرة، انعكاس للأولى، فإذا كان علم الاجتماع الغربي، ولد في سياق تاريخي اجتماعي مغاير، كان لحركة التنوير والثورات السياسية والتطور الاقتصادي دور مهمٌ في نشأته وتطوره عبر عقود من الزمن، فإننا لو ألقينا نظرة على نشأة علم الاجتماع في العالم العربي، نلحظ أنها لم تكن خاضعة لضوابط معرفية وقواعد منهجية صارمة، إذ يرى بعض الباحثين أن علم الاجتماع في العالم العربي، يفتقد إلى الطرح الاستشكالي للقضايا الاجتماعية، بمعنى أنه لم ينطلق من فرضية معرفية محددة ذات معنى، وهذا ما يشعر به جميع الذين يتعاطون هذا العلم، ويؤكد أحد الباحثين الاجتماعيين العرب أن كثيراً من العرب المتخصصين في علم الاجتماع، يكرسون أوقاتاً ثمينة، وجهوداً طائلة لإثبات نظريات واتجاهات، وُلدت وترعرعت في مجتمعات أخرى وفي ظروف مغايرة، فيسعون إلى إسقاط تلك المفاهيم على واقع المجتمعات العربية؛ مما يؤدي إلى طمس الواقع وتشويهه بدلاً من توليد معارف حوله.

ومن هنا، تصبح عملية تأصيل علم الاجتماع ضرورة معرفية ومنهجية، يتأسس منطلقها الأول على الاستيعاب النقدي لتطور علم الاجتماع الغربي، عن طريق الحفر المعرفي في الجذور الثقافية والفلسفية التي شكلته، والأدوات المنهجية التي

استخدمها في دراسة الظواهر الاجتماعية، والوقوف على المبادئ الإبستيمولوجية لهذا الحقل المعرفي الذي حوّل الذات الإنسانية إلى موضوع للدراسة العلمية، فالدرس المعرفي لعلم الاجتماع الغربي يثبت مما لا يدع مجالاً للشك، أن هذا العلم محكوم بعلاقة جدلية مع النموذج المعرفي الغربي، ذلك النموذج العقلاني المادي الذي تبلور في الحضارة الغربية، والذي يعمل اليوم على تعميم مقدماته ومفاهيمه على بقية المجتمعات الحضارية، من منطلق السبق الحضاري والبعد الإجرائي لمعارفه وأدواته.

ليس النموذج المعرفي صورة عقلية مجردة فقط، بل هو نموذج للحقيقة، تلك التي تعني في العلم الغربي أن يتطابق الواقع مع الإدراك؛ لذلك تحاول كل العلوم -ومن بينها علم الاجتماع- أن تعتمد على الإدراك الحسي للظواهر، لتكسب الموضوعية لدراستها، والنموذج هو الإطار المرجعي للمعرفة المسدد بالعقلانية المجردة، التي تعدُّ العقل أداة إدراك مادية وحيدة للمعرفة؛ لذلك تسعى كل الدراسات في علم الاجتماع أن تظهر معارفها في شكل معادلات رياضية إحصائية كمية، وأن تقصي من أبحاثها كل معرفة ميتافيزيقية، والنموذج هو أيضاً إطار تفسيري للظواهر، فممارسات البحث العلمي محكومة بمبدأ منهجي، يقضي بالفصل التام بين الذات والموضوع؛ إذْ أعلى المنهج العلمي الغربي من قيمة الموضوع، وحقر الذات، وعدّها أداة تشويش معرفي؛ لذلك تسعى كل الدراسات في علم الاجتماع وتحت مصطلح الحياد العلمي إلى إقصاء البعد القيمي عند دراسة الظواهر، بيد أن الدرس المعرفي المعاصر يؤكد أن لكل نموذج معرفي معاييره المنطقية والعقلانية والثقافية، التي تمتد في كل الممارسات البحثية وفي كل عمليات التنظير في العلوم، وتؤطر كل المناهج العلمية، ولكل نموذج نواته المركزية التي تتكون من معتقدات وفروض ومسلمات وإجابات عن الأسئلة الكلية والنهائية، تشكل ما يمكن تسميته رؤية العالم بما هي أساس كامن للنموذج، ويتمثل المدخل الأول في عملية التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع في ضرورة الوعي الإبستيمولوجي بآليات اشتغال العقل الغربي في مجال دارسة الظواهر الاجتماعية، وكيف تحول النموذج المعرفي

الغربي إلىٰ إطار مرجعي لهذا العلم؛ إذْ يستلهم منه مناهجه ومسلمات نظرياته، ومن ثمّ نوع الرؤية الكلية للعالم الناظمة لشبكة العلوم ومنظومة القيم.

لقد طُرحت فكرة التأصيل الإسلامي للعلوم من قبل العديد من الباحثين المسلمين الذين اكتشفوا بالنقد والتحليل المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية التحيزات الأيديولوجية والقيمية التي تنطوي عليها كثيرٌ من النظريات التي تشكلت حول المجتمع والإنسان الغربي، مما دفعهم إلىٰ الكشف عن مضامينها الفلسفية التي تعكس الرؤية الحضارية والثقافية لتلك المجتمعات، ورأوا من الناحية المنهجية أنها غير قادرة علىٰ دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعالم العربي والإسلامي بصفة عامة، بسبب طبيعة المناهج والأدوات والعدة المفاهيمية التي تستخدم في ذلك، فعمدوا من خلال عقد العديد من المؤتمرات[1] إلىٰ طرح قلقهم الإبستيمولوجي والمعرفي تجاه هذه العلوم التي تدعي الكونية، فتبلورت فكرة رئيسة تدعو إلىٰ المراجعة النقدية لهذه العلوم، وضرورة البحث لها عن بدائل نابعة من التراث الإسلامي، إلىٰ أن تبلور تياران داخل هذه الدائرة المعرفية؛ التيار الأول أطلق علىٰ هذه العملية المعرفية التي تسعىٰ إلىٰ دمج حقل العلوم الاجتماعية في حقل العلوم الإسلامية عملية التأصيل الإسلامي، وتيار ثانٍ آخر أطلق عليها إسلامية المعرفة – أسلمة العلوم الاجتماعية– إلا أن أسلمة العلوم الاجتماعية هي برأينا عملية أوسع معرفياً من عملية التأصيل الإسلامي؛ لأن الثانية هي خطوة منهجية مُتضَمنة في الأولىٰ، ولأن الدارسين للعلوم الاجتماعية الغربية لديهم وعي أكبر من نظرائهم في العلوم الشرعية الذين يطغىٰ علىٰ تكوينهم المعرفي والعلمي الجانب الفقهي والأصولي؛ مما يحرم كثيراً منهم سعة النظر في بقية المناهج المعاصرة، في المقابل ندعو إلىٰ استخدام التأصيل الإسلامي للعلوم

(١) انظر: مركز البحوث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: "ندوة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية،"الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية – عمادة البحث العلمي، ١٩٨٧م، ندوة (علم الاجتماع من منظور إسلامي)، مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، ٢٠٠٧م، نشرت العديد من المقالات التي تناولت التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية.

الاجتماعية بدل أسلمة العلوم الاجتماعية؛ لأن هذه الأخيرة تحمل دلالات دينية أكثر منها معرفية؛ مما يوقع اللبس في تناولها.

تأتي هذه الدراسة التأصيلية لعلم الاجتماع كأحد فروع العلوم الاجتماعية متخذة من إسلامية المعرفة إطاراً إبستيمولوجياً لعملية التأصيل، فتعني إسلامية المعرفة التفكير في إعادة بناء العلوم الاجتماعية في ضوء التصور الإسلامي للإنسان والمجتمع والوجود، وذلك بتوليد نموذج معرفي من الرؤية الإسلامية للعالم، تلك الرؤية التي يكون الوحي الرباني مصدراً لها، وهي تمثل أساساً كامناً للنموذج المعرفي وقاعدة يؤسس عليها. وانطلاقاً من النموذج المعرفي الإسلامي الكلي يتم صياغة نماذج معرفية فرعية، تختص بالحقول المعرفية المختلفة، وتستمد من النموذج الأصلي المقولاتِ المعرفيةَ المركزية.

وإننا نعد هذه الدراسة حلقة ضمن عديد الدراسات التي أجريت حول التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، فمن جهة متممة لها من خلال تجاوز المناهج التي استخدمتها، كمنهج المقارنات الذي استخدمَ في علم الاجتماع الإسلامي؛ إذْ يقوم الباحث في عملية التأصيل المعرفي بالبحث عمّا يقابل المفاهيم الغربية من مفاهيم في التراث الإسلامي أو في القرآن الكريم، ومتمّمة من جهة أخرىٰ لبعض الدراسات التي شابها القصور في الطرح؛ لأن نتائجها تكون منافية للمقدمات التي انطلقت منها؛ إذْ لاحظنا في بعض الدراسات الإرباكَ المنهجي في بناء موضوعاتها، أو الخلط بين النموذج المعرفي والنص القرآني، أو الخلط بين النموذج والنظرية، أو عدم الوضوح في الرؤية والتصور والمنهج عند الباحث.

ترىٰ هذه الدراسة أن عملية التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع تبتدئ من تجاوز النموذج المعرفي المادي، وتبني النموذج المعرفي الإسلامي، وأن التأصيل عملية إبستمولوجية، تعتمد علىٰ التوليد العقلي للمعرفة، وليس كما يتوهم بعض الباحثين المسلمين -في تناولهم إسلامية المعرفة في مجال علم الاجتماع- إضافة بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية للمعرفة الاجتماعية الغربية حتىٰ تتصف بصفة الإسلامية، وتعني عملية التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع أن نقرب هذا

العلم المنقول من المجال التداولي الغربي بدمجه في المجال التداولي الإسلامي، لكنْ شرط أن نفصل بين مضمون علم الاجتماع الغربي الذي هو امتداد لرؤية العالم المادية وعناصر النموذج العلماني الغربي، وبين دراسة الظاهرة الاجتماعية من خلال جملة من القواعد المنهجية والمعرفية.

يعني التأسيس الإبتسيمولوجي لعلم الاجتماع الإسلامي (علم العمران الإسلامي) ضرورة أن يحفظ أصول المجال التداولي الإسلامي (اللغوية والعقدية والمعرفية)، وأن لا يتصادم مع قواعد الممارسة المنهجية والمعرفية للمجال التداولي الإسلامي، وأن يستلهم علمُ العمران الإسلامي من النموذج المعرفي المنطلقاتِ التأسيسيةَ (ثنائية مصادر المعرفة: الوحي والكون)، وأن يتم تحديد وظيفته المعرفية داخل المنظومة المعرفية الإسلامية، وأن نوضح حدود الصلة بينه وبين الوحي من جهة، وعلوم الفقه وأصوله المتولدة من الوحي من جهة أخرىٰ؛ لذلك جاءت هذه الدراسة المعرفية مُشكَّلة من: مقدمة وأربعة فصول، علىٰ النحو الآتي:

الفصل الأول: يعدّ هذا الفصل مبحثاً في فلسفة العلوم الاجتماعية؛ إذْ تطرقنا فيه إلىٰ الأبعاد الإبستيمولوجية لعلم الاجتماع الغربي، من خلال تناول النموذج المعرفي كإطار مرجعي لعلم الاجتماع الغربي، وخصائص الرؤية العالمية التي يتأسس عليها هذا النموذج المعرفي، كما تناولنا فيه ثنائية المنهج في علم الاجتماع الغربي بين الفهم والتفسير، وبين أصحاب اتجاه: واحدية المنهج بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وأصحاب اتجاه: تعددية المنهج بين العلوم، وتعرضنا أخيراً إلىٰ علم الاجتماع الغربي بين ثنائية الخصوصية والكونية.

وفي **الفصل الثاني**: تناولنا بالنقد والتحليل أهم الآليات التي استخدمها العقل العربي في توليد المعرفة السوسيولوجية، ممثلة في: آلية استعارة المنهج كصيغ إجرائية، وآلية إسقاط النظرية الاجتماعية علىٰ الواقع الاجتماعي، ثم أهم البدائل المعرفية لعلم الاجتماع الغربي في العالم العربي، ممثلة في: اتجاه علم الاجتماع

العربي، واتجاه علم الاجتماع الإسلامي، والاتجاه الوضعاني.

أما **الفصل الثالث**: فيعدّ الإطار الإبستيمولوجي لموضوع الدراسة؛ إذْ تناولنا فيه إسلامية المعرفة بوصفه مشروعاً معرفياً في الفكر الإسلامي المعاصر، وتطرقنا إلىٰ مفهوم الرؤية الإسلامية إلىٰ العالم، التي يعد الوحي الرباني مصدراً لها، ثم حددنا خصائصها في: الألوهية، والعالمية والشمولية والثبات، ثم أبعادها: الإنطولوجية، والإيكسيولوجية والإبستيمولوجية، ثم تناولنا مفهوم النموذج المعرفي الإسلامي، الذي يتأسس انطلاقاً من هذه الرؤية، وحددنا له جملة من المقدمات المعرفية؛ إذْ يعد التوحيدُ أهمها علىٰ الإطلاق، ثم حددنا خصائص المنهجية الإسلامية، التي تكون عناصرها امتداداً لمقدمات النموذج المعرفي، كضرورة الجمع بين الوحي والكون في توليد المعرفة.

وختمنا بالفصل الرابع: الذي افتتحناه ببعض الدراسات التأصيلية ذات الطرح الإبتسيمولوجي العميق لإشكالية التأصيل الإسلامي للعلوم، وأعددناها دراساتٍ سابقةً، استفدنا منها في عملية التأسيس المعرفي لعلم العمران الإسلامي، كطرح منىٰ أبو الفضل عن النظرية التوحيدية، ودراسة حسن بريمة عن النموذج المعرفي والظاهرة الاجتماعية، ودراسة رشيد ميموني عن البعد الاجتماعي في القرآن الكريم، ووضحنا نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف مع هذه الدراسات، ثم عرضنا مبادئ فلسفة العلوم الاجتماعية عند (أبو القاسم الحاج حمد)، ثم انتقلنا إلىٰ عملية التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، الذي أطلقنا عليه تسمية علم العمران الإسلامي، ثم حددنا موقعه في المنظومة المعرفية الإسلامية، وأساسيات المنهج المركب الذي نوظفه في دراسة الفعل الإنساني في علم العمران الإسلامي، واختتمت الدراسة بأهم النتائج التي توصلنا إليها.

* * *